مجزرة
٣٠ ألف سجين سياسي في إيران عام ١٩٨٨
جريمة دون عقاب

يوليو/تمّوز - ٢٠١٨

التقرير الشهري

لجنة المرأة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

NCRI Women committee

مجزرة ٣٠ ألف سجين سياسي في إيران عام ١٩٨٨ جريمة بلا عقاب

الأيام الأخيرة من شهر يوليو يذكرنا بأكبر جريمة ضد الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية مجزرة طالت أكثر من ٣٠ ألف سجين سياسي في إيران عام ١٩٨٨.

ولم تكن هذه المجزرة في أبعاد مروّعة فحسب وإنما كان تحت هالة من الغموض لأن النظام منع أي سعى للتحقيق بشأن مدى المجزرة.

وكانت الغالبية العظمى من الضحايا من أنصار منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. غيرأن نطاق هذه المجزرة امتد ليشمل أعضاء وأنصار مجموعات سياسية أخرى في مراحل لاحقة.

وبدأت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في أواسط من شهر آب / أغسطس ١٩٨٨وبلغت ذروتها في الفترة من ٢٨يوليو /تموز إلى ١٤ آب / أغسطس ١٩٨٨، ثم تواصلت حتى موسم الخريف وفي بعض المناطق حتى السنة التالية. الصورة الشاملة لمجزرة عام ١٩٨٨ ناقصة للغاية لأن المجزرة كانت واسعة للغاية وتم تنفيذها في جميع السجون في عموم أنحاء إيران. في بعض الحالات، لم يخرج أي ناجٍ. وقد رفض مسؤولو النظام الإيراني لمدة ٢٨ عامًا الاعتراف بتلك الإعدامات ولم يسربوا أي معلومات بشأن عدد السجناء الذين تم إعدامهم.

ويواصل النظام منع تسريب أي معلومات بشأن حالات الإبادة، واعتقال أفراد العائلات الذين يتجرأون على الاحتجاج على تلك الجريمة ويستمرون زياراتهم للمقابر الجماعية في مقبرة «خاوران». وتعتبر أي معلومات بشأن المجزرة سرية تماما.

وبهذه الطريقة، استخرجت معلومات عن المجزرة من تقارير الناجين الذين أعدادهم قليلة واستدعاء عائلات الشهداء لإستلام أجساد أحبائها، وكذلك من التصريحات المتفرقة لمسؤولي النظام.

قبل عامين، عندما أعلنت مريم رجوي حملة المقاضاة لضحايا مجزرة عام ١٩٨٨، دافع بعض المسؤولين عن هذه الجريمة ضد الإنسانية، بينما سربوا معلومات جديدة.

ويشير تقرير أصدره «جيفري روبرتسون» محامي في مجال حقوق الإنسان إلى حالات الإبادة هذه من حيث الأضرار الواردة للضحايا والقابلة للمقارنة بالإبادة في عام ١٩٩٥ في صربرنيستا وتجاوز بكثير الحسابات الدموية التي اتخذتها قمة السلطة الحاكمة. ويصر روبرتسون على أن الأدلة على الجرائم الدولية التي ارتكبها النظام خلال المجزرة هي أن اتفاقية الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ جعلت من واجب التحقيق فيها كواجب ملزم.

فتوى خميني بشأن المجزرة

تم إعداد أرضية للمجزرة قبل عام وفقًا لشهادة الناجين منها.
جاء أمر خميني مباشرة لتنفيذ المجزرة في العام ١٩٨٨ على شكل فتوى التي بموجبها تم إعدام جميع السجناء الذين أصروا على مواقفهم للتعاطف مع منظمة مجاهدي خلق المعارضة التي أرادت بالإطاحة بالنظام الإيراني.
وكانت لجنة مسماة بـ «لجنة العفو» (المعروف بين السجناء باسم «لجنة الموت») توجّه سؤالًا لكل سجين مفاده: هل مازلتم تدعمون المنافقين؟ وكل من استجاب بشكل إيجابي تم إعدامه.
ووفقاً لشهادة موظف سابق في سجن إيفين يدعى«كمال أفخمي أردكاني» أمام المقررالخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان أنهم وضعوا السجناء في ممر ١٤ متراً في ٥ أمتار وسألوا السؤال نفسه : ما هو انتمائك السياسي؟ أولئك الذين قالوا «مجاهدي خلق» تم تعليقهم من رافعات الأثقال التي كانت متوقفة في موقف السيارات خلف المبنى.
لم يكن لأي من الضحايا أي نشاط جديد خلال فترة احتجازهم، وكان العديد منهم تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٦ عاما عندما تم اعتقالهم ومحاكمتهم.
وتم إعدام السجناء في مجموعات يصل عدد أفرادها إلى ١٥ شخصاً شنقا، ونقلوا فيما بعد إلى خارج السجن بواسطة شاحنة ودُفنوا في مقابر جماعية دون هويات وشواهد. لا ترّحم على أحد حتى على البنات الصغيرات والحوامل .

ممارسة التعذيب وإعدام النساء

كان هلع خميني للإعدام أمرًا مُثيرًا للاشمئزاز لدرجة بحيث شكك مقربوه في الموضوع.

دعا حسين علي منتظري، خليفة خميني وثاني أقوى رجل في البلاد آنذاك إلى المرونة والتباطؤ في عمليات الإعدام.

وجه منتظري رسالة إلى خميني مما أدى في نهاية المطاف إلى إقالته: «وإذا افترضنا وإنكم بقيتم مصرّين بأمركم ففي الأقلّ أصدورا أمرا لأن يكون المعيار القرار المتخّذ بإجماع آراء القاضي والمدعي العام وممثّل المخابرات وليس بأكثرية الأصوات وأن تستثنى النساء، خاصة اللواتي لهنّ أولاد، علماً بأن إعدام عدة آلاف شخص خلال بضعة أيام لن يكون له مردود جيّد ولن يكون بمنأى عن الخطأ».

وكتب منتظري في مذكراته التي نُشرت في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠ ، أنه خلال مجزرة عام ١٩٨٨ ، تعرضت الفتيات والنساء لشتى صنوف التعذيب الهمجي على وجه الخصوص قبل الإعدام.

وأصدرت أسرة منتظري في سبتمبر ٢٠١٦ تسجيلا صوتيا كشف فيه عن التفاصيل المروعة لمجزرة النساء. ويشير التسجيل الصوتي الذي يحتوي على حوار السيد منتظري مع أعضاء لجنة الموت إلى إعدام فتاة ١٥عامًا تم حبسها بيومين قبل بهدف كسر إرادة شقيقها المقاوم في السجن لكنها لم تقم بإدانة شقيقها فتم إعدامها أيضًا. كما يشير في التسجيل أيضا إلى إعدام امرأة حامل بمدينة أصفهان.

وتشير التقارير إلى أن ٨٠٪ من المعتقلات المجاهدات تم إعدامهن في العنبر الثالث للنساء في سجن إيفين حتى سبتمبر ١٩٨٨. وكان من بينهن «منيرة رجوي» التي كانت لها بنتين صغيرتين وأعدمت فقط بسبب أنها كانت شقيقة قائد المقاومة الإيرانية «مسعود رجوي».

وكذلك «أشرف أحمدي» التي هي كانت السجينة السياسية في عهد الشاه ولها أربعة أولاد.

وشملت الضحايا أيضا مجموعة واسعة من جميع المهن والوظائف. ومن بين المرشحين للانتخابات البرلمانية بمن فيهن «فاطمة زارعي» من مدينة شيراز و«زهرة عين اليقين» من مدينة أصفهان إلى الطبيبة «حميدة سياحي» والطبيبة «شورانكيز كريميان» وعضوة المنتخب الوطني لكرة الطائرة للنساء «فروزان عبدي» كن من بين الشهيدات التي تم إعدامهن جراء مجزرة عام ١٩٨٨.

حركة المقاضاة

قبل عامين، بدأت المقاومة الإيرانية حملة دولية لمقاضاة المسؤولين عن ضحايا مجزرة ١٩٨٨.

وحثت «مريم رجوي» زعيمة المعارضة الإيرانية جميع الإيرانيين على الانضمام إلى هذه الحملة عن طريق إرسال أسماء وصورالضحايا وغيرها من الوثائق التي تحت تصرفهم إلى المنظمات الدولية ويساهمون بذلك في محاكمة مسؤولي المجزرة.

فهذه الحركة أخذت تتوسع باستمرار. واكتسبت المقاومة الإيرانية وثائق جديدة تتعلق بمجزرة عام ١٩٨٨، وقد وضعت هذه الحملة ضغوطا هائلة على النظام كأنه جرت المجزرة مؤخرا.

المعلومات الجديدة عن الضحايا والمقابر الجماعية وعن مسؤولي النظام المتورطين في المجزرة، شكّلت ضغطًا شديدًا على النظام. مما اضطرما لا يقل عن ٣٠ من كبار مسؤولي النظام إلى الدفاع عن هذه الجريمة. وأعرب الولي الفقيه للنظام «علي خامنئي» عن غضبه قائلا: «لماذا يخلقون مناخ المظلومية بالنسبة لهم». هذه الاعترافات تمثل وثائق جديدة بشأن جرائم ضد الإنسانية من قبل نظام الإرهاب الحاكم باسم الدين في إيران.

أكدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إيران الراحلة «عاصمة جهانغير» في تقريرلها بتاريخ ١٤ آب ٢٠١٧ بشأن حالة حقوق الإنسان في إيران قائلة: في الفترة ما بين يوليو / تموز وأغسطس / آب ١٩٨٨ أُعدم آلاف السجناء السياسيين رجالًا ونساءً وحدثًا عقب فتوى أصدرها الولي الفقيه خميني آنذاك. ووفقا للتقارير ، تم تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء لتحديد من يجب إعدامه. وبحسب ما ورد دفنت جثث الضحايا في قبوربدون علائم وشواهد ولم يتم إخبارأسرهم أبدآ على مقابرهم. وهذه الأحداث المعروفة بمجزرة عام ١٩٨٨ لم يتم الاعتراف بها رسمياً. وفي كانون الثاني / يناير ١٩٨٩ أعرب الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية «رينالدوغالينديوبول» عن قلقه إزاء «إنكار عمليات الإعدام العام» داعيًا المسؤولين الإيرانيين إلى إجراء تحقيقات بشأن هذه المسألة. لكنه لم يتم هذه التحقيقات حتى يومنا هذا.

وجاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريس» إلى الجمعية العامة بشأن «حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية" بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٧: «لا يزال تصل أعداد كبيرة من الشكاوى من أسر ضحايا عمليات الإعدام التي جرت في عام ١٩٨٨ إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وحثت ٣٠ منظمة لحقوق الإنسان المسؤولين لإنهاء إيذاء وتهديد وملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يسعون للحصول

على الحقيقة والعدالة نيابة عن أولئك الذين كانوا ضحايا عمليات الإعدام البدائية أو الاختفاء القسري في عقد الثمانينات. ومن بينهم «منصور بهكيش» و«مريم أكبري منفرد» و«راحلة راحمي بور».

تدمير المقابر الجماعية من أجل القضاء على الأدلة

وتشير التقديرات إلى أن بقايا جثث ضحايا مجزرة عام ١٩٨٨ دفنت في أكثر من ١٢٠ موقعًا في جميع أنحاء إيران. وقام المسؤولون الإيرانيون بشكل منهجي بإخفاء بقايا الضحايا عام ١٩٨٨.

وتشير المعلومات الواردة من شهود العيان والعائلات إلى أن مواقع المقابر غالباً ما تقع في المناطق النائية داخل المقابر أو أطرافها.

مع تصاعد حراك المقاضاة على مدار العامين الأخيرين كثف النظام جهوده لتدمير المقابر الجماعية لضحايا المجزرة التي جرت عام ١٩٨٨على الرغم من أنه بدأ هذا العمل في العام ٢٠٠٣ وذلك للقضاء على جميع الأدلة والآثار لهذه الجريمة العظيمة ضد الإنسانية.

بتاريخ ٤ أغسطس / آب ٢٠١٨ أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا حثت فيه على «قيام السلطات الإيرانية ببناء طريق يمر عبر مقابر جماعية وعشرات من شواهد القبور الفردية بمدينة الأهواز في محافظة خوزستان. تحتوي هذه القبورعلى رفات عشرات المعارضين السياسيين من الرجال والنساء الذين اختفوا بشكل قسري أو تم إعدامهم خارج نطاق القضاء في عقد الثمانينات أثناء عمليات الإعدام الجماعية التي جرت عام ١٩٨٨. بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٨ تم الحصول على صور وأفلام تظهر فيه الهيكل الخرساني على المقابر الجماعية وعشرات شواهد القبور الفردية المقطّعة. هذه

القبورمخفية الآن تحت أكداس من الأوساخ وأنقاض الركام. ووفقًا للوحة الإعلانات الرسمية المثبتة في الموقع يهدف المشروع إلى بناء اتواسترداد وبناء متنزة بمساحة ٢١ هكتارًا. يذكر في اللوحة أن هذا المشروع يخضع لإشراف بلدية أهواز. وأوضحت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل أن «هدم القبور هو حملة مدتها ٣٠ عاماً من قبل السلطات بشأن حالات الاختفاء القسري، والتي تشمل إخفاء الحقيقة بشأن مصير وموقع دفن ممن تم إعدامهم خارج نطاق القضاء في عام ١٩٨٨ وحرمان العائلات من حقها في تلقي بقايا أحبائها ودفنها وفقاً لتقاليدهم، وإهمال القبور بتحويلها إلى كدس الأوساخ وحظرمراسيم التأبين، وقمع أي حديث نقدي علني بشأن حالات الإبادة».

إن قرار السلطات للاختفاء القسري أو الإعدام السري لأحباء الأسروإخفاء مكان دفن بقاياهم ، وتدنيس قبورهم تسبب معاناة كثيرة للعائلات وشكل من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ضد الأسر. وهو محظور بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وفي تقرير آخر صدر في أبريل / نيسان ٢٠١٨، نشرت منظمتا العفو الدولية والعدالة لإيران نتائج تحقيق مشترك بشأن تفاصيل محاولات النظام لتدمير المقابر الجماعية باستخدام الجرافة و إخفاء المقابر الجماعية تحت مقابر فردية جديدة وبناء طبقات خرسانية ومبانٍ أو طرق على مقابر جماعية وتحويل المقابر الجماعية إلى مكان تكديس الأوساخ في مدن الأهواز و مشهد و تبريزورشت و قروه وسنندج وخاوران.

فمن الواضح أن المسئولين يخططون لتدمير المزيد من المقابر الجماعية ، وفقا للتقرير.

وبمثل هذه الأعمال، انتهك المسؤولون الإيرانيون المادتين ٧ و ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إيران هي إحدى الدول الموقعة على العهدين المذكورين.

محاكمة منفذي ومسؤولي المجزرة

لا يزال العديد من المنفذين الرئيسيين للمجزرة في العام ١٩٨٨ على قيد الحياة اليوم وهم يتولون مناصب جادة في السياسة والقضاء في النظام الإيراني. على مدى السنوات الثلاثين الماضية باستثناء فترة أربع سنوات كانت ترأس وزارة العدل دائماً عضو من لجنة الموت.

وجددت المقاومة الإيرانية دعوتها إلى إجراء محاكمة دولية لجميع مرتكبي مجزرة عام ١٩٨٨ والجرائم ضد الإنسانية في إيران، الذين ما زالوا في السلطة والذين يتولون مناصب حكومية مهمة.

وكان من بينهم علي خامنئي (رئيس النظام في عهد خميني) وحسن روحاني (نائب مساعد القائد العام للقوات المسلحة) وأعضاء لجنة الموت، مصطفى بورمحمدي (وزير العدل في عهد الرئاسة الاول لروحاني) وحسين علي نيري(رئيس المجلس الاعلى الإنضباطي للقضاة في عهد الرئاسة الاول لروحاني) ومرتضى إشراقي (المدعي العام آنذاك) وإبراهيم رئيسي (أحد كبارالملالي الحكوميين وعضو في مجلس الخبراء الذي عينه خامنئي برئاسة الروضة الرضوية).

وأكدت مريم رجوي في رسالة لها إلى المعرض الذي أقيم في الدائرة الأولى ببلدية باريس قائلة: «في السنوات الماضية، لزم الغرب الصمت حيال إرهاب الملالي وكذلك إزاء مجزرة السجناء السياسيين. وبقي الملالي في حصانة من العواقب الدولية لجرائمهم. حان وقت انتهاء هذه الحصانة.

وتابعت: من الضروري أن تبدأ وبسرعة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإجراء تحقيق مستقل في هذه المسألة، وأن يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بترتيب محاكمة لقادة هذا النظام والمسؤولين عن هذه المجزرة».

يجب على مجلس الأمن الدولي أن يستخدم صلاحيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإقامة محكمة ومدع عام دولي لإجراء تحقيق شامل في المجزرة ومحاسبة مرتكبيها.

إن مثل هذه التحقيقات التي تأخرت هي أمر حيوي ، خاصة بالنظر إلى اعتقال الآلاف من المتظاهرين المناهضين للحكومة والتقارير التي تفيد بقتل عدد كبير من المتظاهرين المحتجزين. إن عدم محاسبة نظام طهران سيحفز هذا النظام الديكتاتوري الديني على التمادي في انتهاكاته المستمرة لحقوق الإنسان.

لا نعفو ولا ننسى

في الذكرى السنوية الثلاثين لمجزرة ٣٠ ألف سجين سياسي في العام ١٩٨٨ وجهت السجينتان السياسيتان مريم أكبري منفرد وغولرخ إيرايي رسالة مفتوحة من داخل عنبر النساء في سجن إيفين وأكدتا: «نحن لن نصمت ولن نتازل طالما لا يتم إجراء تحقيقات مستقلة في هذا الشأن ولا تتم محاكمة المتورطين في هذه الجريمة ولا نعفو ولا ننسى».

فقدت «مريم أكبري منفرد» شقيقتها وشقيقها في مجزرة عام ١٩٨٨ وشقيقين أثناء حملة الإعدامات في عقد الثمانينات. وهي إحدى المشتكيات التي تتظلم لضحايا وقد قبل الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري للأمم المتحدة طلبها.

كانت «غلرخ إيرايي» قد أعلنت سابقا: « مريم أكبري منفرد ليست هي وحدها. بل هي ضمن الآلاف من المواطنين الذين فقدوا أفراد أسرهم. عدم إبداء رد فعل و مرافقة من قبلنا تمهد أرضية للقيام بأحداث رهيبة أخرى.

وكتبت هاتان السجينتان السياسيتان في رسالتهما المشتركة في آب ٢٠١٨ تقولان: التأريخ أثبت أن هذه التضحيات لا ينتهي بها المطاف في كل برهة من الزمن، لأنها خالدة في العقائد ومحفورة في القلوب والأفكار ولا في هيكل الأجسام.

« وحاول النظام دوما أن يترك عهد الثمانينات ومجزرة ١٩٨٨ للنسيان في أذهان المواطنين ويحاول وتحت شتى عناوين فرض الرقابة والحجب عليها وذلك من خلال تدمير المقابر الجماعية أو تسمية الضحايا بالإرهابيين وما إلى ذلك من أعمال وأصر على هذا الهدف، ناهيك عن العوائل التي كانت تحاول خلال هذه السنوات أن لا تترك هذه الذكرى طي النسيان وليوصل نداؤها إلى العالم رغم أدوات القمع والأجواء الأمنية».

لقد مرثلاثين عامًا الآن ولكنهم بقت ذكراهم محفورة في الخواطر.

محاكمة ومعاقبة مرتكبي ومنفذي المجزرة في العام ١٩٨٨ هي حق الشعب الإيراني و حق المجتمع الإنساني وحق مجاهدي خلق في إيران.